

أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩٢٠)

م. م. أحمد محمود علو مهدي السامرائي
جامعة تكريت / كلية التربية
قسم التاريخ

المقدمة

تُعد دراسة موضوع تأريخ العراق الاجتماعي الحديث من المواضيع التي ألفت بضلالها على المتصددين لدراسة أوضاع المجتمع العراقي وما آل إليه من تطورات وعلى مختلف الأصعدة متأثراً بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، فقد شهد العراق الحديث، وتحديداً في نهاية العهد العثماني وفي أثناء عهد الاحتلال البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى، متغيرات جوهرية نتيجة للظروف القاسية التي عاناها العراقيون تحت وطأة السيطرة العثمانية وفي ظل الاحتلال البريطاني البغيض، تلك المعاناة التي تجسدت محاولة عهدي السيطرة العثمانية والاحتلال البريطاني، والتي كانت نتائجها إذلال الشعب العراقي والهيمنة على مقدراته لتسهيل عملية السيطرة عليه واستعمار الأرض العراقية بخاصة والبلاد العربية عامة، ولكن الشعب العراقي وبكل أطيافه وقوميته ومذاهبه أبقى أن يكون مستعبداً لدى القوى الاستعمارية وبالتحديد بريطانيا العظمى التي نقلت العراق من هيمنة وسياسة عنصرية إلى احتلال مباشر من قبل قواتها التي ادعت بأنها جاءت محررة لا فاتحة.

وعلى الرغم من أن قوى الاحتلال كانت قد استعملت كل أساليبها القمعية، والسياسية والعنصرية لتفرقة أبناء الشعب العراقي إلا أنها فشلت في كل ذلك وظل الشعب في العراق متماسكاً موحداً قوياً في مواجهة تلك التحديات التي فرضت عليه ظلاماً وعدواناً، حتى اندلعت أحداث ثورة العراق الكبرى، ثورة المجتمع الموحد من الشمال إلى الجنوب، ثورة العشرين الوطنية التحررية لتسجل أسمى معاني الوطنية والكرامة والوحدة

أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩٢٠)

م. م. أحمد محمود علو مهدي السامرائي

التي لا تستطيع كل قوى القهر والظلام النيل منها وتمزيق النسيج الاجتماعي للشعب العراقي، مما اضطر تلك القوى الاستعمارية الغاشمة إلى الجنوح والرضوخ لمطالب الشعب العراقي الهادفة إلى التحرر والاستقلال التام.

يتتبع هذا البحث أحوال العراق العامة في ظل الاحتلال البريطاني حتى

عام ١٩٢٠، وفق المحاور الآتية:-

الفصل الأول: أوضاع العراق الاجتماعية قبيل الاحتلال البريطاني، وتتضمن:-

- تكوين العراق في ظل الدولة العثمانية مناطقياً وسكانياً.

- الأوضاع الصحية والثقافية والتعليمية.

الفصل الثاني: المجتمع العراقي أثناء الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩١٨)،

ويتضمن:-

- إبعاد العراقيين عن الوظائف المهمة.

- القوانين والأنظمة الموضوعة من قبل قوات الاحتلال.

- تردي الأوضاع الاقتصادية وتأثير ذلك سلباً على المجتمع العراقي.

- تغذية مظاهر الإقطاع وإشاعة التفرقة الطبقية (فَرَقْ تَسُدْ).

الفصل الثالث: موقف الشعب العراقي من السياسة العنصرية للاحتلال البريطاني،

ويتضمن:-

أ. بروز التوجهات الوطنية والفكرية المناهضة للاحتلال داخل المجتمع العراقي.

ب. اتجاه المجتمع العراقي نحو الثورة الشاملة بوجه الاحتلال.

الفصل الأول

أوضاع العراق الاجتماعية قبيل الاحتلال البريطاني

• تكوين العراق في ظل الدولة العثمانية مناطقياً وسُكانياً:

أوضح الهيكل الاجتماعي في العراق، أواخر العهد العثماني، واقع التخلف الذي عاشه المجتمع العراقي وقت ذلك. فمن الناحية السكانية تقلص عدد أفراد المجتمع في العراق بصورة كبيرة، إذ أصبح قوامه لا يصل حتى المليون ونصف المليون نسمة في أواسط القرن التاسع عشر، بعد أن كان عدد سكانه يُقدر قبل ذلك التاريخ بنحو أربعة آلاف سنة بما لا يقل عن خمسة عشر مليوناً من البشر، وبقي نمو السكان في العراق يُمثل أدنى مستوياته في العهد العثماني^(١).

وقد بلغ تعداد سكان العراق قبيل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) نحو مليونين ونصف المليون نسمة منتشرين على طول منطقة تبلغ مساحتها نحو (١٨٠) ألف ميل مربع من صحراء وأنهر وواحات، وكان من هذا المجموع ما يقارب المليونين من المسلمين، منهم مليون وربع المليون عرب، والباقي من الأتراك، والأكراد، والفرس^(٢).

أما العناصر غير المسلمة فهي المسيحيون، السريان، الأرمن، اليهود، الكلدان وبعض اليزيديين^(٣).

أما القسم المتبقي فيمكن تصنيفه إلى قبائل سيارة شبيهة بالرحالة، وعادة ما ينتقلون في القسم الأعلى من العراق والصحراء الغربية وجزيرة العرب^(٤).

كانت الإدارة العثمانية في العراق^(٥) ترمي إلى إذعان العرب ونشر الخلافات فيما بينهم من خلال تحريك العشائر الواحدة ضد الأخرى وإنماء الضغينة والحسد بينهما^(٦)، ولم يسعى العثمانيون إلا لتنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بجباية الرسوم الضريبية التي تثقل كاهل أفراد المجتمع العراقي^(٧).

أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩٢٠)

م. م. أحمد محمود علو مهدي السامرائي

يؤكد لنا أغلب الباحثين في الشأن الاجتماعي العراقي على استحالة وجود صورة دقيقة للتركيبة الاجتماعية في العراق قبل منتصف القرن التاسع عشر الميلادي^(٨)، غير إن أواسط القرن المذكور شهدت تقديرات أولية أشارت إلى إن سكان العراق كانوا يتوزعون على النحو التالي^(٩):-

(١) العشائر البدوية، وتشكل ٣٥% من المجموع الكلي للسكان.

(٢) سكان الريف، ويشكلون ٤١% من المجموع الكلي للسكان.

بقيت العلاقات القبلية هي السائدة في المجتمع العراقي بسبب تردي الوضع الاقتصادي أولاً واستمرار باب الهجرة القبلية من الجزيرة العربية مفتوحاً ثانياً^(١٠).

وقد استفادت القبائل البدوية من عجز الدولة العثمانية عن القيام بواجبات الدولة الأساسية وأصبحت هذه القبائل تزاوّل معظم الأعمال التي تقوم بها الإدارة المحلية، وبدت في كثير من الأحيان وكأنها مؤسسات شبه رسمية قائمة بذاتها^(١١).

وعلى إثر وقوع الانقلاب الصناعي في أوروبا، واندفاع أقطار أوروبا الغربية صوب المشرق العربي في القرن التاسع عشر، وبدا الفلاح العراقي ينتج من أجل أسواقه، تقلصت نسبة البدو في العراق إلى حوالي (٢٥%) عام ١٨٩٠م وما أن حل القرن العشرين حتى ازداد سكان العراق إلى نحو مليونين وربع المليون أي بمقدار (الضعف) تقريباً قياساً بأواسط القرن التاسع عشر، منهم (١٧%) من العشائر البدوية، وحوالي (٥٩%) من سكان الريف، وحوالي (٢٤%) من سكان المدن^(١٢).

لقد ساد المجتمع العراقي في العهد العثماني نظام إقطاعي على درجة كبيرة من التخلف، غير أنه النظام القانوني المعترف به من قبل الدولة العثمانية^(١٣).

● الأوضاع الصحية والثقافية والتعليمية:

كانت التدابير الصحية في العراق شبه معدومة، وكانت البلاد وبشكل دائم مهددة بأمراض غاية في التعقيد والخطورة منها على سبيل المثال: الطاعون والجدي والملاريا

والحمى المرزغية، فضلاً عن مرض (حبة بغداد)، وهذا الأخير قد يُدمر جمال الشخص الذي يصيبه^(١٤).

لقد أخذ مرض الطاعون ينتشر بشكل كبير في العراق، منذ الأشهر الأخيرة من عام ١٨٣٠، وفتك بأهالي بغداد، إذ تراوح عدد الذين لقوا حتفهم نحو ألف شخص تقريباً^(١٥).

وقد كانت هناك أمراض مُعدية وسارية مثل الهيضة وحمى التيفوس واليرقان، وكانت منتشرة في أنحاء البلاد كافة بواسطة حشرات البعوض والذباب^(١٦).

ومن الناحية التعليمية، عانى العراق في العهد العثماني من نقص واضح في الملاك التعليمي وعدد المدارس فضلاً عن بروز ظاهرة خطيرة في هذا المجال تمثلت في اختلاف اتجاهات العملية التعليمية والتربوية. ففي نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين سادت العراق ثلاثة اتجاهات للتعليم، كان أولها: الاتجاه الرسمي الذي تبنته الدولة وكان يشمل الطلاب والمعلمين من طائفة (السنة) غالباً، يقابله: تعليم ملالي ساد الجميع وبخاصة أبناء المذهب (الجعفري)، أما الاتجاه الثالث: فكان يشمل مدارس الطوائف غير المسلمة التي كانت تعتمد على المساعدات الخارجية إلى حد كبير في سبيل تدبير أمورها التعليمية^(١٧).

إن التعليم في العراق لم يرتق إلى المستوى المطلوب، وكان عدد الطلبة الذين يرتادون المدارس الموجودة قليل جداً باستثناء بعض أفراد العوائل الغنية، فلم يكن ثمة طلبة يُرسلون إلى الخارج لمواصلة تعليمهم^(١٨).

ومع ذلك كله، فإن المثقفون العراقيون لم يكونوا بعيدين جداً عن أفكار المصلحين الإسلاميين والقوميين العرب الصادرة عن سوريا ومصر^(١٩).

ولم تكن المرأة العراقية، خلال العهد العثماني، بأحسن حال من أخيها الرجل، فقد تم تأسيس أول مدرسة رشدية حديثة للبنات عام ١٨٩٩م في عهد الوالي نامق باشا الصغير. ولغاية عام ١٩٠٨م وصل عدد مدارس الإناث إلى ثلاثة مدارس فقط. وبقي وضع المرأة العراقية طيلة العهد العثماني على درجة كبيرة من التأخير والتخلف، بسبب ما

أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩٢٠)

م. م. أحمد محمود علو مهدي السامرائي

كانت تعانيه من ضغوط اجتماعية ودينية واقتصادية جعلها قابعة في البيت لا تخرج منه إلا نادراً^(٢٠).

وعلى الرغم من كل تلك المحاذير والصعوبات، شهد المجتمع العراقي خلال تلك المرحلة وما بعدها ميلاد النُخب المثقفة الحديثة، والتي قدر لها أن تؤدي، ومنذ أواخر القرن التاسع عشر، دوراً فاعلاً على المستويين الفكري والسياسي. فقد أدرك أبناء هذه الفئة مع غيرهم من وجهاء البلد ونوابه، أهمية التعليم وضروراته، فأولوه اهتماماً خاصاً. وعلى سبيل المثال لا الحصر، وتحديدًا سنة ١٩١١ تألفت في البصرة جمعية من أبناء العرب الكرام، كانت تسعى من أجل تحقيق أهدافها فكانت غايتها " المحافظة على الدستور، ونشر العلوم، ومساعدة الفقراء، والدفاع عن الوطن دفاعاً أدبياً وقانونياً وبذل الجهود من أجل تنوير أفكار العرب وحث روح العلم فيهم عن طريق تأسيس مدرسة كلية ليلية لتعليم الفقراء مجاناً وبناء مستشفى منتظماً للغرباء والفقراء والمساكين"^(٢١).

الفصل الثاني

أوضاع المجتمع العراقي أثناء الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩١٨ م)

• إبعاد العراقيين عن الوظائف المهمة:

لم يكن العراقيون ممنوعين كلياً من إشغال المناصب الإدارية إبان العهد العثماني. فمن بين الملاك الإداري لولاية بغداد والبالغ عدده (١٢٠) عضواً، كان عشرون فقط من العثمانيين والبقية من العرب..! ومن بين الموظفين التنفيذيين الرئيسيين والبالغ عددهم (٥٠) كان النصف عثمانيين والبقية من العرب، أما الموظفون ألد (١٠٤) ممن كانوا يشغلون مناصب في الهيئة القضائية العثمانية في العراق، فقد كان (٤٨) منهم من العثمانيين و (٤٥) من العرب ومن بينهم (٤) مسيحيين و (٦) من اليهود و (١١) كردياً، ومن جانب آخر فإن (٧٠%) من موظفي الجهاز المدني التنفيذي كانوا من السكان المحليين العراقيين^(٢٢) وقبل تأسيس الحكومة العراقية المؤقتة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠

كان الموظفون العاملون في الإدارة البريطانية في العراق من الإنكليز أنفسهم ومن الهنود، أما الموظفون العرب فكانت نسبتهم ضئيلة جداً وثانوية^(٢٣).

وعملت السلطات البريطانية المحتلة بفرض موظفيها على العراق رغم قلة درايتهم وخبرتهم، وكانوا رغم ذلك يتقاضون رواتب باهظة، متعمدين تبذير أموال (الدولة) وإحداث التفارقة بين أبناء الشعب الواحد^(٢٤). لقد كان استخدام الموظفين البريطانيين من القضايا التي أثارت الشعب العراقي من خلال تماسه بالإدارة التي استبدلت الموظفين العثمانيين بموظفين بريطانيين^(٢٥)، في الوقت الذي شغل العراقيون وعلى اختلاف طوائفهم وفئاتهم نسبة مئوية واطئة بلغت، كما يذكر لنا الدكتور حميد أحمد حمدان، نحو (٣.٥%) فقط من المناصب المهمة، وكانت جميع الدوائر تحت رئاسة موظفين بريطانيين^(٢٦).

● القوانين والأنظمة الموضوعة من قبل قوات الاحتلال البريطاني:

هدفت السياسة البريطانية في العراق، بعد احتلاله، في المقام الأول تهيئة العراق إدارياً واقتصادياً، كي يصبح جزءاً من الإدارة البريطانية في الهند وذلك بإدخال النظم والقوانين والمبادئ الإدارية الهندية في مختلف نواحي الحياة داخل العراق؛ فقد استبدلت القوانين العثمانية بأخرى هندية وبصورة جذرية وشاملة في الشؤون المدنية والتجارية والتأديبية^(٢٧).

وسعت الحكومة البريطانية لإشاعة القوانين والمبادئ الإدارية الهندية بالذات في القسم الجنوبي من العراق تمهيداً لضمه إلى الهند^(٢٨)، فمجموعة القوانين المسماة (قوانين مناطق العراق المحتلة، كانت مستمدة إلى حد كبير من القوانين المعمول بها في الهند)^(٢٩).

وبعد الاحتلال البريطاني لكامل التراب العراقي عام ١٩١٨م، أقامت السلطات البريطانية المحتلة نظام حكم انتدابي لم يغير من طبيعة السيطرة العسكرية والسياسية والاقتصادية البريطانية فيه على الإطلاق^(٣٠).

أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩٢٠)

م. م. أحمد محمود علو مهدي السامرائي

وفي مذكرة بالغة الأهمية حملت عنوان (مستقبل ما بين النهرين) كشف السير بيرسي كوكس ((P. Cox)) عن جوهر النظام الاجتماعي الذي كانت الإدارة البريطانية تسعى لإقامته في العراق، قائلاً: "إن العناصر التي ينبغي علينا تشجيعها هي التالية: أولاً الطائفة اليهودية في بغداد، ثانياً الوجهاء والأشراف العرب من سكان مدينتي بغداد والبصرة^(٣١) وهؤلاء عنصر مفلس ومتأخر بعض الشيء إلا إنه من الضروري جداً تشجيعهم وأخذ آرائهم قدر الإمكان، ثالثاً عنصر الملاكين الأغنياء من العرب واليهود على السواء"^(٣٢).

وفيما يتعلق بالعشائر فإن شؤونهم القضائية أخذت تستند إلى نظام دعاوي العشائر الجزائية والمدنية الذي وضعه هنري دويس ((H. Dobs))، أحد أعمدة الحملة البريطانية على العراق، وتم إعلان هذا القانون في الأول من شباط عام ١٩١٦م، وظل معمولاً به من حيث الأساس طيلة دوري الانتداب والاستقلال، وقد وضع هذا القانون وفق ما كان معمولاً به في المناطق الهندية^(٣٣).

• تردي الأوضاع الاقتصادية وتأثيرها السلبي على المجتمع العراقي:

يذكر الدكتور وميض جمال عمر نظمي بأن العراق قد مر بفترة من الرخاء والازدهار الاقتصادي في مرحلة من مراحل الاحتلال البريطاني لا شيء وإنما لتبرير الضرائب المالية وتقليل أهمية العامل الاقتصادي في الاضطراب السياسي في العراق، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الواردات السنوية، الإدارية من ١٩١٥م إلى ١٩٢٠م تكشف لنا بأن العبء الأكبر من الضرائب كان يقع على مادتين هما: الحاصلات الزراعية والجمارك، وهكذا فقد كان عبء الضرائب يقع بالدرجة الرئيسة على الفلاحين والتجار العراقيين^(٣٤)، الأمر الذي يلقي بضلاله الثقيلة على شريحة مهمة من شرائح المجتمع العراقي في مرحلة الاحتلال البغيض.

اعتبرت الضرائب المفروضة على حركة التجارة العراقية والتجار العراقيين، من وجهة النظر السياسية، ذات عواقب أقل خطورة منها بالنسبة للضرائب على الأراضي

الزراعية، ذلك أن التركيب الاجتماعي للتجار، لم يكن يسمح بقيام مقاومة ناجحة ضد السياسة البريطانية، كما إن الطبيعة الاقتصادية للتجار جعلت جباية الواردات أمراً أكثر سهولة وانتظاماً إلى حد كبير، فضلاً عن ذلك فإن وجود جيش محتل ضخم كان يمثل طاقة استهلاكية كبيرة، مما أضفى صفة الازدهار المالي على حركة التجار العراقيين، بمعنى ملائمة الأمر المذكور لهم نسبياً، ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال، عدم وجود عوامل تدمر، التي كانت غالباً ما تكون ثانوية، بين صفوف طبقة التجار العراقيين^(٣٥).

لكن الواقع العراقي الاجتماعي - الاقتصادي لم يبق على بساطته، بل ازداد تعقيداً بنزول قوى جديدة إلى ميدان النشاط الزراعي، ونعني بذلك الشركات الأجنبية الاحتكارية وبخاصة شركات نفط متعددة الجنسية التي أولت اهتمامها للأراضي الحكومية المشاعة، وكانت هذه الشركات تعمل على تشجيع سياسة الزراعة الواسعة وقامت بعقد اتفاقيات مع كبار ملاكي الأراضي الزراعية بهدف إنتاج محاصيل معينة تدخل كمواد أولية في بعض الصناعات مثل القطن والسمسم^(٣٦).

كانت الغاية الأساسية المتوخاة من تلك الخطط الاقتصادية البريطانية هي إبقاء العراق في ظل الهيمنة الاستعمارية بلداً زراعياً منتجاً للمواد الأولية التي تلبى حاجة الشركات الاحتكارية الاستعمارية، من جهة، وكسوق محلي مستهلك للبضائع الأجنبية المصنعة من جهة ثانية. وقد دفع هذا الوضع المعقد بال جماهير الفلاحية إلى الارتقاء في أحضان المحاصة والاستتجار^(٣٧).

أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩٢٠)

م. م. أحمد محمود علو مهدي السامرائي

• تغذية مظاهر الإقطاع وإشاعة التفرقة الطبقية بين أفراد المجتمع (فِرْقُ تَسُدْ):

اقتنعت بريطانيا منذ عام ١٩١٧م بأن استمرار سيطرتها على العراق رهن بقدرتها على خلق قوى اجتماعية ثابتة في داخل البلاد تدين لها بالولاء وتستمد منها الدعم والإسناد^(٣٨)، كما حاول البريطانيون تطوير مقومات النظام الإقطاعي وترسيخ دعائمه وتنظيم أسسه قانونياً من أجل تكوين قاعدة اجتماعية مضمونة يمكن الاعتماد عليها والركون إليها في حكم العراق، وبعد هذا الأمر من العوامل المهمة التي فرضت أن تكون أهم تشريعات سلطة الاحتلال وقراراتها المبكرة مكرسة لموضوع الأراضي وتنظيم شؤون العشائر والقضايا الزراعية العامة مثل ((نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية)) الذي أصدرته سلطات الاحتلال في شباط ١٩١٦ أي قبل الاحتلال بأكثر من سنة^(٣٩).

وفي هذا الإطار اتبع البريطانيون سياسة التركيز في توسيع النفوذ بالاعتماد المباشر على أقل عدد ممكن من أبرز منفعدي الريف العراقي لاسيما أولئك الذين تمكنوا قبل ذلك من إقامة علاقات تربطهم بهم بصورة أو بأخرى، ومن هنا فإنهم شرعوا منذ بدء الاحتلال في حصر ملكية الأراضي والسلطة السياسية والإدارية في أيدي كبار شيوخ وزعماء القبائل^(٤٠).

ومن بين السياسات المتعددة التي استخدمتها سلطات الاحتلال البريطاني داخل المجتمع العراقي سياسة (فِرْقُ تَسُدْ) ((Divid and Rulle)) التي تعمل على إثارة الخصومات بين أفراد الشعب الواحد^(٤١)، وكانت سياسة البريطانيين القائمة على أساس هذا الشعار، المعروف في ميدان الحكم تسعى لربط البلاد بأسواقها خاصة الأسواق الرأسمالية والتي أدت في محصلتها النهائية إلى تعزيز التناقضات والمشكلات الاجتماعية التي لم تتخذ طابعاً حاداً في ظل العثمانيين من قبل، وكان مجيء البريطانيين بمثابة سيف ذي حدين، فمن ناحية أنهم ساعدوا إدارياً في نقل أسباب الحضارة الحديثة إلى العراق مما كان يتناقض مع عوامل التفكك، كما إنهم ساهموا أحياناً في تثبيت بعض دعائم المجتمع، ولكن البريطانيين عملوا في ذات الوقت من أجل تغذية بعض عناصر تفكك المجتمع العراقي جرياً على مبدأ التفرقة العرقية والطائفية والدينية، إذ وجدوا لكل هذا

تربة صالحة لبث سمومهم فيها بهدف صرف الأنظار عن وجودهم البغيض فوق التراب العراقي^(٤٢)، مستغلين الاختلافات الدينية والقومية:

وتميز الحكم البريطاني في العراق بالتحيز التام ضد قبائل الفرات الأوسط التي وقفت ضدهم وحاربتهم، فضلاً عن إشاعة روح التفرقة الطائفية بين سكان العراق وإثارة التمييز العنصري بين العرب والأكراد والأقليات الأخرى من أجل فرض سيطرتهم باسم الانتداب (١٩٢٠ - ١٩٣٢) وتحت ستار الحكم المحلي العربي.

وبالرغم من صيحات الطائفية المدعومة بشكل مباشر من جنود البريطانيين وإدارتهم، فإن الطائفية لم تبرز بشكل جدي ولم تصل إلى درجة الاقتتال بين الطوائف العراقية في حين لعبت العنصرية والتمييز بين العرب والأكراد دوراً تاريخياً داخل حقوق الشعب الواحد^(٤٣).

الفصل الثالث

موقف الشعب العراقي من السياسة العنصرية للاحتلال البريطاني

• بروز التوجهات الوطنية والفكرية المناهضة للاحتلال داخل المجتمع العراقي:

كان موقف الشعب العراقي بعد الاحتلال البريطاني بقليل هو (الترقب والانتظار) لتنفيذ الوعود الكثيرة التي قطعها بريطانيا للعرب عامة وللعراق خاصة، وكان العراقيون يأملون بعد انتهاء الحرب إقامة حكومة عربية مستقلة في العراق طبقاً للوعود البريطانية للشريف حسين بن علي (نقيب أشرف مكة)، واستناداً لبيان الجنرال مود^(٤٤) الذي أصدره في التاسع عشر من آذار عام ١٩١٧م بعد دخول قواته بغداد في الحادي عشر من آذار من السنة نفسها، وزعم فيه أن الجيوش البريطانية لم تدخل مدن العراق وأراضيه بصفتها قاهرة عدوة بل بصفتها محررة^(٤٥). وقد جاءت ردة فعل المجتمع العراقي بكل أطيافه على الاحتلال البريطاني بشكل سريع، واتخذت عملية التعبير عن ردة الفعل هذه أشكالاً متباينة، فلم تمض سوى بضعة أشهر على مباشرة

أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩٢٠)

م. م. أحمد محمود علو مهدي السامرائي

القوات البريطانية باحتلال الأراضي العراقية حتى هب أكثر من عشرة آلاف مسلم من رجال العشائر العربية والكردية للتصدي لقوات الغزو والعدوان^(٤٦). وكان رد الفعل العام للجمهور العراقي اتجاه الغزو البريطاني في أيامه الأولى هو السخط والازدراء^(٤٧).

ومن ناحية أخرى، فقد أدت محاولة فرض النظم والمبادئ الغربية، التي لا تتفق مع حالة العراق وأوضاعه الاجتماعية والفكرية، فضلاً عن عزم الإنكليز أنفسهم على إبقاء العراق تحت سيطرتهم الفعلية المباشرة مدة طويلة، ثم السماح للإنكليز المقيمين في العراق بجلب زوجاتهم وأطفالهم للاستقرار فيه، أدى كل ذلك إلى تقوية الحركة الوطنية في العراق واشتداد المعارضة الشعبية، المكونة من مختلف أطياف المجتمع العراقي، اتجاه السياسة البريطانية الاستعمارية، والمطالبة بالاستقلال، وقد ظهر ذلك على شكل تنظيمات سياسية سرية قادت خلال هذه المرحلة تظاهرات وانتفاضات أدت إلى نتائج إيجابية نوعاً ما^(٤٨).

● اتجاه المجتمع العراقي نحو الثورة الشاملة بوجه الاحتلال:

جاءت إجراءات البريطانيين منذ الأيام الأولى لمباشرة قواتهم باحتلال العراق متعارضة تماماً مع طموحات أهله وآمالهم في الاستقلال، وتحديدًا بعد إعلانهم الانتداب على مجمل الأراضي العربية بالاتفاق مع الفرنسيين في الخامس والعشرين من نيسان عام ١٩٢٠م^(٤٩). وعلى الرغم من أن إدارة الانتداب البريطاني^(٥٠) استطاعت فرض سيطرتها على العراق عن طريق التفرة السياسية والقبلية والطائفية، فلا غرو أن لا يمنع كل ذلك قيام ثورة الشعب العراقي في الثلاثين من حزيران عام ١٩٢٠م والتي جمعت في ثناياها كل فئات الشعب العراقي، بغض النظر عن انتمائهم الاجتماعي والقومي والديني والطائفي، في خندق واحد من أجل الاستقلال^(٥١). ويذكر السيد عبدالرزاق الحسني بأن الثورات في العراق لم تهدأ ضد الحكم البريطاني المباشر للبلاد، وإن الثورة العراقية الكبرى (ثورة العشرين) كانت نتاجاً لحركة عشائر الفرات الأوسط العفوية التي أدت إلى انتفاضة

جماهيرية في منطقة الرميثة تحت زعامة رجال وعلماء الدين وكثير من رؤساء العشائر العربية^(٥٢).

دفعت التطورات المتلاحقة في الميدان بالمجتمع العراقي إلى خوض معارك التحرر والاستقلال بعد يأسه من الحلول السلمية، فقد أعلن سكان مدينة (تلعفر)، على سبيل المثال لا الحصر، عن سخطهم تجاه الإنكليز وحملوا السلاح بوجه المحتل، فجوبهوا بالقوة العاشمة التي أدت إلى غلبة الجيوش المحتلة في معظم المواقع، غير أن ثوار (الرميثة) و (الساوة) لم يستسلموا للإنكليز، فلم يلقوا السلاح إلا بعد مفاوضات مريرة انتهت بعقد اتفاق بين الطرفين^(٥٣).

وبالفعل كان المجتمع العراقي واحداً موحداً ضد التسلط الاستعماري البريطاني الذي غزا واحتلت جيوشه العراق. ويمكن وصف ذلك المغزى الاجتماعي عن الشعب العراقي بالقول: "إن غليان الشعب العراقي قد شمل كل فئاته من قوميين وزعماء عشائر يعملون جميعاً يداً واحدة"^(٥٤).

لقد أذهلت شدة المقاومة التي أبدتها المجتمع العراقي بكل ألوانه وأطيافه أثناء ثورة العشرين الوطنية التحررية سلطات الاحتلال البريطاني، إلى الحد الذي أجبر المحتل على تغيير سياسته في عملية حكم العراق من نظام عسكري مباشر إلى نظام مدني غير مباشر برئاسة حكومة عربية مؤقتة^(٥٥)، كان للمجتمع العراقي موقفه الخاص منها.

أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩٢٠)

م. م. أحمد محمود علو مهدي السامرائي

الاستنتاجات

- من خلال هذه الدراسة الموجزة، تم التوصل إلى ما يلي:-
- (١) تردى الأوضاع الصحية والتعليمية والثقافية في العراق نهاية العهد العثماني وبدايات الاحتلال البريطاني.
 - (٢) تعدد قوات الاحتلال البريطاني وسلطاته الإدارية إبعاد العراقيين عن تسلم الوظائف الحكومية المهمة وإعطائهم عوضاً عن ذلك مراكز ثانوية.
 - (٣) إن القوانين والأنظمة التي شرعتها قوات الاحتلال لم تكن تهدف بالضرورة رفع الظلم والجهل والفقر عن الشعب العراقي بقدر ما كانت تهدف إلى خدمة السياسة البريطانية وإستراتيجيتها في المنطقة عموماً.
 - (٤) تردى الأوضاع الاقتصادية في البلاد دون تدخل السلطات جزء كبير ومهم من تفاقم تلك المشكلة.
 - (٥) عملت قوات الاحتلال على تغذية الإقطاع وإشاعة روح التفرقة العنصرية والطائفية بين أبناء الشعب الواحد.
 - (٦) نهوض المجتمع العراقي وبكافة قومياته وطوائفه وأديانه لمجابهة قوات الغزو البغيض والاحتلال المقيت، مما أثار الدهشة والرعب داخل نفوس المحتلين، وتجسد ثورة المجتمع العراقي بأكمله في ثورة عام ١٩٢٠م الوطنية التحررية.
 - (٧) أجبر المجتمع العراقي قوات الاحتلال البريطاني بعد الثورة (ثورة العشرين) على تغيير نظام الحكم في العراق من عسكري مباشر إلى مدني برئاسة حكومة عربية مؤقتة.

هوامش البحث

- (١) مجيد خدوري، أسباب احتلال بريطانيا للعراق، بغداد، ١٩٣٤، ص ٨٦؛ عبدالمجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة (١٩٢٠ - ١٩٣٣)، بغداد، ١٩٩١، ص ٤٨.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٨٦ - ٨٧.
- (٣) تركزت الأقليات الدينية في مناطق معينة، فقد عاش أكثر من (٦٠%) من المسيحيين في الموصل وأطرافها. وانقسم الآشوريون الذين نزحوا إلى العراق في تلك المرحلة إلى قسمين، فالذين نزحوا من تركيا، وعددهم ١٣٠٠ نسمة، تم توطينهم حول العمادية وفي دهوك وزاخو، والسهول القريبة من عقرة، وأراضي ناحية حرير في قضاء راوندوز، وفي منطقة الشيخان بلواء الموصل. أما الذين نزحوا من بلاد فارس (إيران)، وعددهم نحو (٢٠٠٠) نسمة، فقد استقروا في بغداد. أما الأرمن الذين نزحوا من تركيا، وكان عددهم نحو (١٠٠٠٠٠) نسمة، فقد استوطنوا بغداد والموصل والبصرة وفي مدن أخرى، ونادراً ما سكنوا في القرى النائية عن مراكز العمران، وعملوا في الحرف والتجارة أساساً. وتركز اليهود في بغداد، مع وجود مجموعات منهم في مدن وقصبات أخرى، وكان عددهم وفق إحصاء العام ١٩١٩م في بغداد وحدها حوالي (٦٢.٥٦٥) نسمة، وفي الموصل (١٤.٨٣٥) نسمة، وفي البصرة (١٠٠٨٨) نسمة، وعاش قليل منهم في بعض قرى كردستان، وتحديدًا في منطقة العمادية. أما اليزيديون فقد عاش القسم الأكبر منهم في منطقة سنجار غربي الموصل، والبقية منهم في منطقة الشيخان. عن هذا الموضوع.. يراجع: خليل علي مراد، الأحوال الاجتماعية في العراق في عهد الانتداب البريطاني (في المفصل في تاريخ العراق المعاصر - مجموعة باحثين)، بغداد، ٢٠٠٢م، ص ٥٤٦ - ٥٤٧.
- (٤) أ. م. س. فنسن، الخطوط الأساسية لحرب العراق ١٩١٤ - ١٩١٨، ترجمة: بهاء الدين نوري، بغداد، ١٩٣٥، ص ٩ - ١٠.

- (٥) خضع العراق للدولة العثمانية على مراحل ؛ كانت الأولى عام ١٥١٤م بعد معركة جالديران الشهيرة التي دُجِرَ في خلالها الصفويين، فاستولى العثمانيون على شمال العراق. وكانت الثانية عام ١٥٣٤م عندما دخل السلطان سليمان القانوني بغداد وطرد النفوذ الصفوي منها، ثم استمررت التجاذبات السياسية والعسكرية بين الدولة العثمانية وبلاد فارس حتى خضع العراق بعد معاهدة زهاب (١٦٣٨م) بشكل كامل للسيادة العثمانية. عن هذا الموضوع.. يراجع: إبراهيم خليل أحمد، تأريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الموصل، ٢٠٠٥م، ص ١٢ - ١٦.
- (٦) يذكر خليل علي مراد بأن المجتمع العراقي المؤلف من قوميات وطوائف عديدة، عاش في " وئام وانسجام دون حدوث مشاكل مهمة تذكر، باستثناء حالات قليلة كانت حسيطة السياسة البريطانية في العراق ". ينظر: خليل علي مراد، المصدر السابق، ص ٥٤٥.
- (٧) أ. م. س. فنسن، المصدر السابق، ص ١٠.
- (٨) ينظر: عبدالمجيد كامل التكريتي، المصدر السابق، ص ٤٨.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٤٨ - ٤٩.
- (١٠) رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١ - ١٩٢٧. دراسة في تطور العلاقات العراقية - البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام، ط ٢، بغداد، ١٩٧٧، ص ٢٥٩ - ٢٦٠.
- (١١) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.
- (١٢) عبدالمجيد كامل، المصدر السابق، ص ٥٠.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٥٠.
- (١٤) أ. م. س. فنسن، المصدر السابق، ص ٧.

- (١٥) عبدالمجيد كامل التكريتي، المصدر السابق، ص ٥٥.. كذلك يراجع: فيليب ويلارد إيرلند، العراق. دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، ١٩٤٩، ص ١٧ - ١٨.
- (١٦) أ. م. س. فنسن، المصدر السابق، ص ٧.
- (١٧) عبدالمجيد كامل التكريتي، المصدر السابق، ص ٥٣.
- (١٨) وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية ((الاستقلالية)) في العراق، ط ٢، بغداد، ١٩٨٥، ص ٨٥.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٨٥.
- (٢٠) ينظر: عبدالمجيد كامل التكريتي، المصدر السابق، ص ٥٤.
- (٢١) مقتبس من: المصدر نفسه، ص ٥٤ - ٥٥.
- (٢٢) يراجع: وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص ٢٠٣.
- (٢٣) لمزيد من التفاصيل.. يراجع: رجاء حسين حسني الخطاب، المصدر السابق، ص ٢١٩.
- (٢٤) خيرالله طلفاح، العراق في ست سنوات. بحث تفصيلي لوضع العراق السياسي والاقتصادي والعسكري خلال المدة ١٩٣٦ لغاية ١٩٤١، ج ١، بغداد، د.ت، ص ١٢٦.
- (٢٥) ينظر: فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية - البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ - ١٩٤٨، بغداد، ١٩٨٨، ص ٤٣.
- (٢٦) حميد أحمد حمدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩٢١)، بغداد، ١٩٧٩، ص ٩.
- ويذكر الدكتور جاسم العدول بأن الهيئة الإدارية استتبت لصالح الإنكليز عندما استخدم الأخيرون العديد من السياسيين والإداريين إما بالاستعارة من الجيش أو من الدوائر

أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩٢٠)

م. م. أحمد محمود علو مهدي السامرائي

- الهندية.. للتفصيل.. يراجع: جاسم محمد العدول وآخرون، تأريخ الوطن العربي المعاصر، الموصل، ١٩٨٦، ص٤٩.
- (٢٧) عبدالأمير هادي العكام ن الحركة الوطنية في العراق (١٩٢١ - ١٩٣٣)، النجف، ١٩٧٥، ص٢٣.
- (٢٨) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع (١٩١٤ - ١٩٥٨)، ط١، بغداد، ٢٠٠٠م، ص٢٥، كذلك ينظر: أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (١٩٢٢ - ١٩٣٢)، بغداد، ١٩٨٠، ص١٦ - ١٨.
- (٢٩) زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، بغداد، ١٩٨٠، ص١٦ - ١٨.
- (٣٠) هند فتال و رفيق سكري، تأريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، بيروت، ١٩٨٨، ص٣٣.
- (٣١) لم يرد ذكر (ولاية الموصل في المذكرة) كون الأخيرة كانت لا تزال في طور المشكلة بين بريطانيا والعثمانيين بعد نهاية الحرب حتى تم حسمها وضمها إلى العراق قانونياً عام ١٩٢٦.
- (٣٢) وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص٢٧٥.
- (٣٣) زكي صالح، المصدر السابق، ص١٤ - ١٥.
- (٣٤) ينظر: وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص٢٢٨ - ٢٢٩.
- (٣٥) المصدر نفسه، ص٢٣١.
- (٣٦) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام ١٩٤١، ط٢، بغداد، د.ت، ص٢٩.
- (٣٧) والمحاصة والاستتجار نظام مستمر التملك، ويشمل: -
أ. تأجير الأراضي.

ب. تأجير المكائن.

ت. تأجير الدور.

ث. تأجير المياه.

يراجع: المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٨) فاضل البراك، المصدر السابق، ص ٢٦.

(٣٩) عبدالمجيد كامل التكريتي، المصدر السابق، ص ٧٢ - ٧٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٤١) يراجع: إبراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي، تأريخ العراق المعاصر،

الموصل، ١٩٨٩، ص ٥.

(٤٢) عبدالمجيد كامل التكريتي، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٤٣) هند فتال و رفيق سكري، المصدر السابق، ص ٣١٥.

(٤٤) قائد القوات البريطانية العام أثناء توجه الحملة البريطانية لاحتلال بغداد وفيما بعدها

بقليل كونه توفي بعد احتلال قواته لبغداد بأشهر قليلة.

(٤٥) يراجع: إبراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حمدي، المصدر السابق، ص ١٢ -

١٣.

(٤٦) عبدالمجيد كامل التكريتي، المصدر السابق، ص ٨١.

(٤٧) وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٤٨) عبدالأمير هادي العكام، المصدر السابق، ص ٢٤.

ويذكر الدكتور حسن العطار بأن كفاح الشعب العراقي من أجل استقلاله لم يتخذ أشكالاً

إيجابية إلا في بداية القرن العشرين متزامناً مع نمو فكرة القومية العربية، وقد تم

توجيه الكفاح أولاً ضد الحكم العثماني وخاصةً في أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم

ضد البريطانيين بعد نهاية الحرب.

أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩٢٠)

م. م. أحمد محمود علو مهدي السامرائي

- ينظر: حسن العطار، الوطن العربي، ط١، بغداد، ١٩٦٦، ص٢٥.
- (٤٩) عبدالمجيد كامل التكريتي، المصدر السابق، ص٧٣.
- (٥٠) استمرار الانتداب البريطاني على العراق، كما أسلفنا، من (١٩٢٠ - ١٩٣٢) وهو العام الذي دخل العراق فيه كعضو مؤسس في عصبة الأمم.
- (٥١) عبدالمجيد كامل التكريتي، المصدر السابق، ص٧٣.
- (٥٢) السيد عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، ط٥، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٨
؛ كذلك يراجع: هند فتال و رفيق شكري، المصدر السابق، ص٣١٨ - ٣١٩.
- (٥٣) ينظر: إبراهيم الوائلي، المصدر السابق، ص١٠ - ١٢.
- (٥٤) مقتبس من: زاهية قدورة، تأريخ العرب الحديث، بيروت، ١٩٧٥، ص١٣٧ وما بعدها.
- (٥٥) محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص٢٥ - ٢٦.

المصادر والمراجع

١. إبراهيم خليل أحمد، تأريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الموصل، ٢٠٠٥م.
٢. إبراهيم خليل أحمد و جعفر عباس حميدي، تأريخ العراق المعاصر، الموصل، ١٩٨٩م.
٣. إبراهيم الوائلي، ثورة العشرين في الشعر العراقي، بغداد، د.ت.
٤. أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢ - ١٩٣٢، بغداد، ١٩٨٠.

٥. أ. م. س. فنسن، الخطوط الأساسية لحرب العراق ١٩١٤ - ١٩١٨، ترجمة: بهاء الدين نوري، بغداد، ١٩٣٥.
٦. جاسم محمد حسن العدول وآخرون، تأريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الموصل، ١٩٨٦.
٧. حسن العطار، الوطن العربي، بغداد، ١٩٦٦.
٨. حميد أحمد حمدان التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤ - ١٩٢١، بغداد، ١٩٧٩.
٩. خليل علي مراد، الأحوال الاجتماعية في العراق في عهد الانتداب البريطاني في: المفصل في تأريخ العراق المعاصر - مجموعة باحثين، بغداد، ٢٠٠٢ م.
١٠. خيرالله طلفاح، العراق في ست سنوات. بحث تفصيلي لوضع العراق السياسي والاقتصادي والعسكري خلال المدة ١٩٣٦ لغاية ١٩٤١، ج ١، بغداد، د.ت.
١١. رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١ - ١٩٢٧. دراسة في تطور العلاقات العراقية - البريطانية وأثرها في تطور العراق السياسي مع دراسة في الرأي العام، بغداد، ١٩٧٧.
١٢. زاهية قدورة، تأريخ العرب الحديث، بيروت، ١٩٧٥.
١٣. زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر، بغداد، ١٩٥٣.
١٤. عبدالأمير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ - ١٩٣٣، النجف، ١٩٧٥.
١٥. عبدالرزاق حسني، الثورة العراقية الكبرى، ط ٥، بيروت، ١٩٨٢.
١٦. عبدالمجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢٠ - ١٩٣٣ م، بغداد، ١٩٩١.

أحوال العراق الاجتماعية في ظل الاحتلال البريطاني (١٩١٤ - ١٩٢٠)
م. م. أحمد محمود علو مهدي السامرائي

١٧. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية - البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ - ١٩٤٨، بغداد، ١٩٨٨.
١٨. فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا عام ١٩٤١، بغداد، د.ت.
١٩. فيليب ويلارد إيرلند، العراق. دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، ١٩٤٩.
٢٠. محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ - ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٠م.
٢١. مجيد خدوري، أسباب احتلال بريطانيا للعراق، بغداد، ١٩٣٤.
٢٢. هند فتال و رفيق سكري، تأريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، بيروت، ١٩٨٨.
٢٣. وميض جمال عمر نظمي، ثورة ١٩٢٠. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية ((الاستقلالية)) في العراق، بغداد، ١٩٨٥.